حقائق عن التعليم والتكوين المهنيين
دراسة ميدانية تقويمية بمراكز ومعاهد مدينة سطيف

أ. سامعي توفيق
جامعة سطيف

يمثل قطاع التكوين المهني قطاعا استراتيجيا لما له من دور في سير العجلة الاقتصادية . فهو النظام التكويني الممول للكفايات المهنية والقوى العاملة المطلوبة من قبل المؤسسات الإنتاجية المختلفة .من أجل ذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى توحيد مرجعية الكفايات المهنية من خلال توحيد استراتيجيات ومناهج التكوين ، وذلك من أجل الحصول على موارد بشرية موحدة في طاقاتها المهنية .الغاية من هذا المقال هو التعريف بحقائق التكوين المهني في الجزائر من خلال دراسة ميدانية لبعض من مؤسساته المتواجدة في مدينة سطيف .وتتمحور هذه الحقائق حول مسألة مدى تحقيق هذه المؤسسات للكفايات المهنية المطلوبة .ثم حول واقع ممارستها البيداغوجية وفق العناصر المختلفة للمنهج في كل اختصاص .

La formation professionnelle représente à travers le monde un des piliers de la vie économique.c'est le secteur de formation qui nous fournit les compétences professionnelles ainsi que la force de travail demandeé par les différentes sociétés de production. Pour cela la communauté européenne a opté pour l'unification du référenciel de compétences professionnelles,et ce en unifiant les stratégies et curricula de formation.Cet article vise à faire connaitre les réalités de la formation professionnelle en Algérie par une étude sur terrain de quelques institutions du secteur se situant dans la ville de Sétif.Ces réalités se focalisent sur le niveau d'atteinte des compétences professionnelles poursuivies , sur la pratique pédagogique ainsi que sur les éléments du curriculum de formation de chaque spécialité étudieé.

تقع إشكالية التكوين المهني في عصرنا في نقطة تلاقي ديناميكيتين : ديناميكية تطور العالم السوسيواقتصادي، وديناميكية النمو الشخصي للفرد في إطار اكتساب كفايات في مهنة معينة . فقد نشأ التكوين المهني وتطور تدريجيا تلبية لحاجات الإنسان في المجالات الحياتية العديدة والمختلفة . فأصبح الأمر ممكنا بفضل توفر الكفايات المهنية المطلوبة اجتماعيا. ومن هذا المنطلق، ظهرت المهن والاختصاصات الكثيرة، حيث تطورت تطورا واسعا بفعل نمو المجال العلمي والتقني الذي عرفته البشرية . وعلى إثر ذلك توسع وتنوع مجال التعليم والتكوين. ففي الجزائر - وزيادة على التعليم العام الذي يشرف عليه قطاع التربية - أصبح الاهتمام

منصبا بقوة على التعليم والتكوين المهنيين، وظهر بوضوح أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والفعلية خارج إطار التكوين المهني . إنه التكوين الممول للمعرفة المهنية والتقنية حيث "تعتمد التنمية في إطارها الشامل على الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري" [1] الذي يشمل الكفايات المهنية المختلفة. وبات من الضروري استنطاق متطلبات سوق العمل بخصوص الاحتياجات في مجال الكفايات المهنية التي يمكن اعتبارها جوهر اهتمام أي نظام للتكوين المهني في العالم . وتكمن أهمية هذه الكفايات المهنية في كونها تمثل جوهر الطاقة البشرية التي تطلبها المجتمعات، لأن المنافسة القائمة اليوم بين المجموعات البشرية تصب في موضوع الكفايات الواجب توفرها عند المواطن المعاصر . "ولقد شكلت عتبة الألفية الثالثة، بداية لمنافسة كونية شرسة، تأسست في المقام الأول على الطاقة الإنسانية، باعتبارها المصدر الرئيسي لربح رهانات هذه المنافسة.ومن أجل ذلك، أصبح اليوم، الهم الكبير منصبا على مسألة الاستثمار في هذا الرأسمال البشري من خلال تربية وتكوين يؤهلانه لاكتساب الكفايات الضرورية" [2] . من هنا تظهر أهمية قطاع التكوين المهني حيث أنه القطاع الاستراتيجي بامتياز، كونه الممول الأساسي للكفايات المهنية المطلوبة، من خلال تنظيم شامل ودقيق للاختصاصات والشعب المهنية، كما يظهر ذلك على مستوى المدونة الوطنية للشعب المهنية الجزائرية التي تحتوي على 301 اختصاص موزعة على 20 شعبة مهنية. وتعتبر هذه المدونة الوطنية جهاز ضبط وتنظيم وتوجيه وتخطيط للتخصصات التي يجب برمجتها على المديين المتوسط والبعيد من أجل تلبية احتياجات القطاع الاقتصادي من اليد العاملة المؤهلة [3]، القادرة على إظهار الكفاءة والفعالية في مختلف العمليات المهنية والإنتاجية وسط المؤسسات الخدمية والصناعية. ولهذا يسعى أي مجتمع معاصر إلى زيادة الإنتاج والارتفاع بمستواه في مجال الصناعة وفي كل ما يتعلق بالقطاع الخدماتي، وتتطلب زيادة الإنتاج هذه والارتفاع بمستواه ضرورة توفر عدة عوامل، لعل من أهمها توفير الطاقة البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج المختلفة، ويشترط في هذه الطاقة البشرية بالذات حتمية اكتسابها للمهارات المعرفية والعملية التي تضمن نجاح أداء الأعمال المهنية .

من هنا تتضح أهمية قطاع التكوين المهني، لأنه قطاع يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الموارد البشرية التي يوفرها، وأصبحت الآن هذه الموارد أهم من موارد الطاقة المتاحة (بترول و غاز وما إلى ذلك) . في هذا الصدد يرى محمود بوسنة أن "التكوين المهني هو نتاج بناء اجتماعي معين وهو في نفس الوقت يمثل مدخلا يفضي تحسينه وتراكمه إلى زيادة الإنتاج على اعتبار أن تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي إنما هو بالموارد البشرية قبل غيرها من موارد الثروة المتاحة" [4] .

ومفهوم التكوين المهني يختلف تماما عن مفهوم التعليم العام الذي تضمنه المدارس والثانويات، وذلك لاختلاف مجالاتهما وأهدافهما التعليمية . فإذا كان التعليم العام يسعى إلى إكساب المتعلم مجموعة من المعارف العامة، فإن التكوين المهني يسعى إلى إكساب الفرد مهنة معينة معترف بها قانونا، يصبح من خلالها المتعلم قادرا على ضمان أداء ناجح لمهام مهنية محددة.

في هذا الصدد يورد جورج القوزي Georges El-Gozi تعريفا للتكوين المهني في كتابه الأتمتة والإنسانية هذا نصه : "مفهوم التكوين المهني يشمل كل أشكال التحضيرات أو التعديلات لعمل مهني، ويتمثل ذلك سواء في تعليم المعارف ونقل القيم الأخلاقية أو المعارف المهنية المتعلقة بهذا العمل المهني" [5] . ويعرّف من جهته طيب الحضيري التكوين المهني بأنه "التدريب المهني ويسمى في بعض البلاد العربية بالتكوين المهني إعداد الأفراد إعدادا مهنيا، وتدريبهم على مهن معينة بقصد رفع مستوى إنتاجهم، وإكسابهم مهارات جديدة . وبمعنى آخر، أن التدريب المهني هو ذلك النوع من التدريب الذي يتضمن تنمية المهارات والخدمات الحرفية أو المهنية" [6] .

لقي التكوين المهني اهتماما كبيرا من منظمة العمل الدولية التي صدرت بشأنه منذ عشرات السنين عدة توصيات [7] من بينها :

- التوصية رقم 57 لسنة 1939.
- التوصية رقم 60 لسنة 1939 بشأن التلمذة الصناعية.
- التوصية رقم 88 لسنة 1950.
- التوصية رقم 101 لسنة 1956 بشأن التدريب المهني في الزراعة.

كما أصدرت في دورتها الستين سنة 1975 اتفاقية وتوصية حول دور التوجيه والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية .

إذن وبالرغم من أهمية قطاع التكوين المهني إلا أننا لاحظنا عدم رضى قطاعات سوق العمل للمستوى الذي يظهر به المتخرجون من المراكز والمعاهد التابعة للتكوين المهني، وذلك من خلال مقابلات قمنا بها مع "قادة الفرق" على مستوى بعض الشركات التي وظفت خريجي قطاع التكوين المهني، ومنها سونلغاز، الشركة الوطنية للبلاستيك والمطاط، البريد والمواصلات . من أجل هذا أردنا القيام بدراسة بيداغوجية - تحليلية وأمبريقية لواقع التكوين المهني من أجل معرفة مدى تحقيق هذا القطاع المكون للكفايات المهنية المنشودة، وذلك بالقيام بمقابلات مع الأساتذة المهنيين كان عددهم 50 أستاذا موزعين على المؤسسات التكوينية الثلاثة المتمثلة في : معهد التكوين المهني 500 مسكن، مركز التكوين المهني بيلار، ومركز التكوين المهني إناث . كما حاورنا النائبين التقنيين والبيداغوجيين المتواجدين في هذه المؤسسات، كما قمنا بالإطلاع على مناهج التكوين المعتمدة والعناصر المكونة لها انطلاقا من الرؤية الحديثة لمفهوم المنهج [8] والذي نجده يتضمن عددا من المكونات الرئيسية ترتبط فيما بينها ارتباطا عضويا وهي :

1 - الأهداف التعليمية (في حالتنا الكفايات المهنية) 2 - المحتوى (البرامج) 3 - طرق التدريس 4 - الوسائل التعليمية 5 - النشاط البيداغوجي 6 - التقويم .

ولهذا قمنا بطرح الأسئلة الجوهرية التي تمثل مدار إشكالية هذا البحث، وكانت كالتالي :

1 ـ هل تحقق مؤسسات التكوين المهني ـ على العموم، وفي مدينة سطيف ـ الكفايات المهنية المنشودة عند المتربصين بمستويات مقبولة في 13 اختصاصا : الالكتروتقني ـ الإلكترونيك الصناعي ـ آليات وضبط ـ صيانة عتاد الإعلام الآلي ـ التلحيم ـ النجارة المعمارية ـ مسير أشغال بناء ـ تمديدات صحية والغاز ـ الخياطة الجاهزة ـ المحاسبة والمالية ـ مصمم أزياء ـ سكرتارية المديرية ـ معالجة المياه ؟ .

2 ـ ما هي مستويات تحقيق كل كفاية محددة في إطار مقياس يحتوي على 5 فئات هي : جيد جدا ـ حسن ـ متوسط ـ دون المتوسط ـ ضعيف ؟ .

3 ـ إلى أي مدى يؤثر الانفصام القائم بين مؤسسات التكوين المهني وقطاعات سوق العمل في تحقيق الكفايات المهنية المطلوبة ؟ .

4 ـ إلى أي مدى تؤثر التجهيزات والوسائل البيداغوجية المستعملة في تحقيق الكفايات المهنية بمستوى مقبول ؟ .

5 ـ إلى أي مدى تؤثر الطرق التربوية الممارسة من طرف أساتذة التكوين المهني على درجة تحقيق الكفايات المهنية ؟ .

6 ـ إلى أي مدى تؤثر غلبة الطابع النظري في التعليم المهني على القصور في تحقيق الكفايات المهنية المختلفة ؟ .

أردنا من خلال هذا المقال عرض حقائق عن قطاع التكوين المهني في مدينة سطيف بتقديم نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها عبر مراكز ومعاهد المدينة، وتحديدا معهد التكوين المهني 500، مركز التكوين المهني ذكور ببيلار، مركز التكوين المهني إناث . فحاولنا الوصول إلى أجوبة للتساؤلات التي طرحت، فانصب الاهتمام على الممارسة البيداغوجية والتعليمية بكل ما تحمله من عناصر، ثم حاولنا تفسير النتائج المتحصل عليها من خلال معرفة العوامل المؤثرة في هذه الممارسة، وخاصة العوامل المؤثرة في تحقيق أو عدم تحقيق الكفايات المهنية حسب المستويات الخمسة المذكورة . فقمنا بتقسيم الكفايات المدروسة إلى ثلاثة أقسام من حيث طبيعتها . فمثل القسم الأول الكفايات ذات الطابع المعرفي والنظري، ومثل القسم الثاني الكفايات ذات الطابع التطبيقي والعملي، ثم مثل القسم الثالث الكفايات ذات الطابع العاطفي والانفعالي، ثم قمنا بتحديد قائمة من الكفايات المهنية المعرفية والتطبيقية والعاطفية

لكل اختصاص موضع الاهتمام، والتي طلبنا من الأساتذة تقييمها في إطارالفئات الخمسة المعبرة عن مستويات تحقيق الكفايات والتي تم ذكرها في التساؤل رقم 2، وهي حسب الترتيب التنازلي : جيد جدا، حسن، متوسط، دون المتوسط، ضعيف .

نتائج الدراسة :

بالرغم من أهمية قطاع التكوين المهني في إحداث التنمية إلا أننا لاحظنا العديد من المشكلات والقصور في تحقيق الكفايات المهنية بمستويات جيدة جدا وحسنة من خلال دراسة استطلاعية، وعن طريق القيام بمعاينات ثم مقابلات مع أساتذة التكوين المهني، ثم مع النائبين التقنيين والبيداغوجيين المتواجدين داخل المؤسسات التكوينية المعنية . واضح أن المسار التكويني يؤثر - دون شك - على كل أداء مهني مستقبلي مهما كان نوعه ومستواه، وبالتالي على المردودية بمفهومها الواسع . هذه المردودية التي هي نتاج الطاقة البشرية التي تحتوي وتستوعب المهارات المعرفية والعملية الضامنة لنجاح أداء الأعمال المهنية . من هنا تتضح أهمية قطاع التكوين المهني لأنه قطاع يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الموارد البشرية التي يوفرها، والتي تشكل الاستثمار البشري في لغة الدراسات الإستراتيجية والتربية المعاصرة "التي تعمل أساسا ضمن إطار اقتصادي، كما أنها من ناحية أخرى تعتبر مجالا من مجالات الاستثمار . فقد سقط الزمن الذي كان فيه رجال الاقتصاد يعتقدون أن التعليم ليس عاملا أساسيا في النشاط الاقتصادي، إذ إن العائد الاقتصادي من العملية التربوية لا يمكن قياسه كما يقاس العائد من العمليات الاقتصادية المعروفة .. فالنظرة إلى التعليم على أنه جزء من ثقافة المجتمع ومؤسساته، لا بد من أن تتضمن النظرة إليه من خلال علاقته بالاقتصاد" [9] . أما نتائج الدراسة حسب المحاور المختلفة فهي كالتالي :

- فيما يتعلق بتحقيق الكفايات المهنية، أظهرت النتائج على العموم تحقيقا نسبيا للكفايات المهنية، بمعنى أن تحقيقها لا يتم - حسب رأي أساتذة القطاع - بمستويات جيد جدا أو حسن إلا نادرا، و في بعض الكفايات البسيطة فقط، بل تتحقق غالبا هذه الكفايات من طرف المتربصين بمستويات أدنى تتمثل في مستوى متوسط، دون المتوسط، وحتى ضعيف . ففيما يتعلق بمعهد 500 مسكن تمثلت النتائج حسب الاختصاصات (الالكترونتقني، الإلكترونيك الصناعي، آليات وضبط، صيانة عتاد الإعلام الآلي)، والكفايات التابعة لكل منها، ومستويات تحقيقها حسب الفئات المذكورة آنفا ووفق تقويم الأساتذة كما يلي :

<u>اختصاص تقني سامي في الاكترونتقني :</u>

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) - القدرة على قراءة مخطط كهربائي متعلق بمجال الاكترونتقني، سواء أكان يخص التركيبة الكهربائية أو يخص الآلات والأجهزة .

مستوى التحقيق : دون المتوسط بنسبة 100%.

2) ـ القدرة على استعمال كافة الأجهزة الكهربائية المستخدمة في المجال الالكتروتقني بصفة صحيحة، بغرض اكتشاف وتحديد الأعطاب المختلفة والقيام بالقياسات الضرورية.
مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 50%. ودون المتوسط بنسبة 50%.
3) ـ التحكم في استعمال الآلات الكهربائية وصلاحياتها وفق المراحل المختلفة الخاصة بالإنتاج، النقل ثم التوزيع الكهربائي .
مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 50% . ودون المتوسط بنسبة 50%.
4) ـ احترام المبادئ الأمنية بصفة صارمة قصد المحافظة على سلامة البشر والعتاد .
مستوى التحقيق: دون المتوسط بنسبة 100%.

اختصاص تقني سامي في الإلكترونيك الصناعي :
الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :
1) ـ القدرة على قراءة مخطط إلكترونيك بصفة دقيقة.
مستوى التحقيق: حسن بنسبة 40% . متوسط بنسبة 40%. دون المتوسط بنسبة 20%.
2) ـ القدرة على استيعاب حجم معرفي نظري دقيق بخصوص العناصر الالكترونية.
مستوى التحقيق: حسن بنسبة 20% . متوسط بنسبة 40%. دون المتوسط بنسبة 20 %. وضعيف بنسبة 20%.
3) ـ التحكم في استعمال أجهزة القياس الالكتروني بصفة فعالة.
مستوى التحقيق : حسن بنسبة 40% . متوسط بنسبة 60% .
4) ـ معرفة تقنيات تصليح العطب وتقديمه بخصوص كل انجاز الكتروني مهما كانت طبيعته.
مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 40% . ودون المتوسط بنسبة 60%.
5) ـ إظهار دافعية واتجاه ايجابي لاختصاص الإلكترونيك الصناعي.
مستوى التحقيق : حسن بنسبة 40% . دون رأي بنسبة 40% . ضعيف بنسبة 20%.

اختصاص تقني سامي آليات وضبط:
الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها:
1) ـ القدرة على قراءة مخطط كهربائي على مستوى الخزانة الكهربائية.
مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 50%.ضعيف بنسبة 50%.
2) ـ الإلمام بمعرفة دقيقة بخصوص كل العناصر الالكترونية المتعلقة بالانجازات المختلفة والمتمثلة في : الكهربائية، الهوائية، المائية، الالكترونية.
مستوى التحقيق: حسن بنسبة 50% . متوسط بنسبة 25% . وضعيف بنسبة 25%.
3) ـ الإلمام بمعرفة نظرية في مجال الإلكترونيك، الالكتروتقني، الإعلام الآلي، لغرض تحديد صنف المحركات المختلفة وخصائص اشتغالها، وكذا صنف البطاقات الالكترونية المختلفة الخاصة بكل صنف .
مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 25% . دون المتوسط بنسبة 25% . وضعيف بنسبة 50%.
4) ـ إظهار صفات روح العمل مع الجماعة، الدقة، التنظيم والتحليل.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 50% . متوسط بنسبة 25% . ضعيف بنسبة 25%.

اختصاص تقني سامي في صيانة عتاد الإعلام الآلي :

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها:

1) ـ القدرة على القيام بتثبيت أنظمة التشغيل في الإعلام الآلي.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 25%. متوسط بنسبة 50%. دون المتوسط بنسبة 25%.

2) ـ القدرة على القيام بتثبيت مختلف الشبكات المعلوماتية بين عدة أجهزة للإعلام الآلي.

مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 75%. دون المتوسط بنسبة 25%.

3) ـ القدرة على اكتشاف وتحديد أي عطب سواء على مستوى الكمبيوتر أو على مستوى الشبكة.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 75% . ضعيف بنسبة 25% .

4) ـ القدرة على إظهار اتجاه ايجابي للاختصاص، الهدوء والدقة مع كل ظرف مرتبط بالصيانة.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 25%. دون المتوسط بنسبة 50%. ضعيف بنسبة 25%.

أما في ما يتعلق بمركز التكوين المهني المتواجد في حي بيلار، فقد تمثلت النتائج حسب الاختصاصات (الخراطة، التلحيم، النجارة المعمارية، مسير أشغال البناء، تمديدات صحية والغاز)، والكفايات التابعة لكل منها، ومستويات تحقيقها وفق الفئات المذكورة آنفا ووفق تقويم الأساتذة كما يلي :

اختصاص الكفاءة المهنية في التلحيم : (المستوى الثاني)

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على قراءة مخطط تلحيم برموزه المختلفة دون ارتكاب أخطاء في القراءة .

مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.

2) ـ القدرة على تنظيم مكان العمل باحترام شروط الأمن والحماية الخاصة بالمهني ولباسه، الأجهزة ومواد الحماية المستعملة في العمل لضمان الحماية التامة.

مستوى التحقيق : حسن بنسبة 100%.

3) ـ القدرة على القيام وانجاز عمليات التلحيم في مختلف الوضعيات المحددة بالنسبة للتلحيم والمتمثلة في : المسطحة، التصاعدية، التنازلية، على السقف والأفقية.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

4) ـ القدرة على انجاز التلحيم وفق الخصائص المعدنية للقطع المراد تلحيمها، ووفق الغرض المراد من كل قطعة في حد ذاتها، كملء القطعة، تلحيمها في الزاوية الداخلية، أو في الزاوية الخارجية، أو حافة على حافة.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

اختصاص الكفاءة المهنية في النجارة المعمارية : (المستوى الثاني)
الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على تنظيم مكان العمل وتهيئته وفق الظروف الأمنية والنظافة المطلوبة داخل الورشة، مع احترام مقاييس اللباس المشروطة .
مستوى التحقيق : حسن بنسبة 100%.
2) ـ القدرة على تصور الانجازات المختلفة في النجارة المعمارية بتفكير تجريدي خالص يمكنه من اقتراح مخططات ورسوم لهذه الانجازات.
مستوى التحقيق : حسن بنسبة 100%.
3) ـ القدرة على انجاز العناصر المختلفة في النجارة المعمارية دون عيوب .
مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.

اختصاص تقني سامي مسير أشغال بناء: (المستوى الخامس)
الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على تسيير ورشة أشغال البناء بصفة دقيقة.
مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.
2) ـ القدرة على انجاز مخطط تنفيذ الأشغال .
مستوى التحقيق : حسن بنسبة 100%.
3) ـ القدرة على انجاز مخطط تنصيب في أشغال البناء.
مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.
4) ـ القدرة على التنسيق بين مختلف الورشات في أشغال البناء وعددها أربعة ورشات هي: التسليح ferraillage، الهيكل الساند coffrage، ورشة الخرسانة poste de béton، ورشة الدراسات الميكانيكية atelier mécanique.
مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.
5) ـ القدرة على تسيير العلاقات البشرية بين عمال الورشة بمختلف مهامهم التابعة لأشغال البناء، والقيام بالتنسيق الناجح بينهم .
مستوى التحقيق: ضعيف بنسبة 100%.

اختصاص الكفاءة المهنية في التمديدات الصحية والغاز: (المستوى الثاني)
الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على استعمال العتاد المخصص للتمديدات الصحية والغاز بصفة ناجحة.
مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.
2) ـ القدرة على اقتراح تصور بخصوص التركيبات الصحية المختلفة.

مستوى التحقيق : ضعيف بنسبة 100%.

3) ـ القدرة على انجاز التركيبات الصحية بصفة مقبولة دون ارتكاب الأخطاء المهنية .

مستوى التحقيق : ضعيف بنسبة 100%.

4) ـ تنمية الثقة بالنفس والإخلاص في كل العمليات المهنية للتمديدات الصحية والغاز.

مستوى التحقيق: ضعيف بنسبة 100%.

أما في ما يتعلق بمركز التكوين المهني إناث، فقد تمثلت النتائج حسب التخصصات (الخياطة الجاهزة، محاسبة، مصمم أزياء، معالجة المياه)، والكفايات التابعة لكل منها ومستويات تحقيقها حسب الفئات المذكورة آنفا، ووفق تقويم الأساتذة كما يلي :

اختصاص الكفاءة المهنية في الخياطة الجاهزة : (المستوى الثالث)

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على استعمال الأنواع المختلفة من آلات الخياطة بنجاح وهي : أ) la piqueuse plate، ب) la boutonnière، ج) la surgeteuse، د) pose boutons .

مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.

2) ـ القدرة على إبداع وانجاز النماذج في الخياطة الجاهزة.

مستوى التحقيق : حسن بنسبة 25%.متوسط بنسبة 75%.

3) ـ القدرة على معرفة كل أنواع الأقمشة بصفة دقيقة .

مستوى التحقيق : متوسط بنسبة 100%.

4) ـ معرفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية لكل أنواع الأقمشة بغرض استعمالها المناسب.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

5) ـ إظهار دافعية للخياطة، ثم الدقة والتنظيم في ممارستها .

مستوى التحقيق :

- اختصاص تقني سامي في المحاسبة والمالية : (المستوى الخامس)

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على تسجيل وإعداد مختلف الأعمال المحاسبية لمؤسسة معينة .

مستوى التحقيق : حسن بنسبة 50% . متوسط بنسبة 50%.

2) ـ القدرة على دراسة طلب قرض لعميل ما، معالجة حسابات العملاء، وتقييم الأسهم والسندات بصفة دقيقة .

مستوى التحقيق : حسن بنسبة 100%.

3) ـ القدرة على حساب مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مصلحة الضرائب .

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

4) ـ القدرة على القيام بتنبؤات prévisions تخص المؤسسة في مشترياتها، مبيعاتها وإنتاجها.

مستوى التحقيق: دون رأي، لعدم توفر الظروف الحقيقية لتقييم هذه الكفاية داخل المؤسسات.

5) ـ القدرة على تحليل وحساب مختلف التكاليف.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

6) ـ اكتساب قدرة التركيز فيما يتعلق بالأرقام والعمليات الحسابية، وكذا القدرة على التنظيم، وإظهار روح المسؤولية في العمل.

مستوى التحقيق: دون رأي، لصعوبة تقييم هذه الكفاية ذات الطابع الوجداني.

اختصاص تقني سامي مصمم أزياء : (المستوى الخامس)

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها:

1) ـ معرفة خصائص جسم الإنسان مظهريا ومورفولوجيا لغرض القيام بالتصاميم بصفة دقيقة.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

2) ـ معرفة كل أنواع القماش سواء في مصادرها أو في كيفية تحضيرها .

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

3) ـ معرفة مختلف طرق النسيج المعتمدة صناعيا في استخراج القماش.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

4) ـ القدرة على استعمال العتاد الخاص بالتفصيل والخياطة.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

5) ـ إظهار حب المهنة في التصميم، الصدق، كراهية التبذير، الثقة بالنفس، في كل العمليات المهنية.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

اختصاص تقني سامي سكرتارية المديرية(المستوى الخامس)

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها :

1) ـ القدرة على تحديد وإنتاج الوثائق المختلفة الخاصة بالإدارات والمؤسسات.

مستوى التحقيق: دون المتوسط بنسبة 100%.

2) ـ القدرة على تحرير مختلف الرسائل الإدارية والتجارية.

مستوى التحقيق: ضعيف بنسبة 100%.

3) ـ القدرة على تسيير الوثائق وتوزيعها وحمايتها على مستوى مختلف المصالح الإدارية.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

4) ـ القدرة على التحكم في العمليات المكتبية المختلفة في الإعلام الآلي وفق مختلف البرمجيات (différents logiciels).

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

5) ـ القدرة على تسيير الوقت وإظهار سلوكيات الهدوء، التكيف مع مختلف الظروف والشخصيات التي يواجهها المهني أو يتعامل معها، واتخاذ المبادرات والقرارات المناسبة في حدود توجيهات المسير، مع تبني قدرات في الاستقبال والاتصال وروح المسؤولية.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

اختصاص تقني سامي في معالجة المياه : (المستوى الخامس)

الكفايات المهنية المنشودة ومستويات تحقيقها:

1) ـ القدرة على معرفة مراحل معالجة المياه وتحديد المميزات المرتبطة بكل مرحلة بالنسبة لمحطة معالجة المياه المستعملة، ومحطة معالجة مياه الشرب.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

2) ـ القدرة على القيام بمختلف التحاليل المخبرية المتصلة بالمياه والوصول إلى نتائج دقيقة.

مستوى التحقيق: متوسط بنسبة 100%.

3) ـ القدرة على فهم النتائج المتحصل عليها، ثم تقييمها ثم تبليغها للجهات المعنية.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

4) ـ القدرة على التحلي بالدقة والصدق وروح المسؤولية بخصوص النتائج المتحصل عليها.

مستوى التحقيق: حسن بنسبة 100%.

أما العوامل المؤثرة على الممارسة البيداغوجية وتحقيق أو عدم تحقيق الكفايات المهنية المدروسة فأظهرت النتائج ما يلي :

ـ عدم توفر عدد كاف من الأساتذة المتخصصين في بعض الاختصاصات كالالكتروتقني، آليات وضبط، الإلكترونيك الصناعي، إلى آخر ذلك من هذه الاختصاصات .. الشيء الذي لا يسمح بمتابعة المتربصين بصفة فعالة.

ـ عدم توفر بعض الأجهزة اللازمة بصفة كافية على مستوى التطبيقات، وهذا نظرا للأعداد الكبيرة للمتربصين.

ـ غياب بعض المقاييس المحددة والتي تعمل على تحقيق بعض الكفايات، كالقدرة على قراءة مخطط كهربائي في الالكتروتقني، أو احترام المبادئ الأمنية في مجال الالكتروتقني، والقدرة على تحديد العطب الالكتروني وتقديم الإصلاح المناسب بنجاح، وعلى مستوى البطاقة الالكترونية، التحكم في تكنولوجية المنطق المبرمج (logique programmeé) في المجال الالكتروني بصفة عامة.

ـ ضعف المعرفة القبلية للمتربصين في الرياضيات والفيزياء والكهرباء عند قدومهم للمراكز والمعاهد.

ـ ضعف التربصات الميدانية في مختلف التخصصات نظرا لعدم تخطيطها ومتابعتها بجدية.

- عدم توفر الأساتذة الدائمين في العديد من الاختصاصات كالآليات والضبط.
- نقص الحجم الساعي الفعلي في التكوين.
- تقويم غير دقيق وغير صارم للمتربصين فيما يتعلق بتحقيق الكفايات المهنية المختلفة نظرا للضغط الذي تمارسه الإدارة على الأساتذة في هذا المجال .
- جهد معتبر للأساتذة يسمح بتحقيق العديد من الكفايات المهنية بمستوى حسن .
- القيام بتطبيقات كافية يسمح بتحقيق بعض الكفايات بمستوى حسن، ككفاية القدرة على مراقبة دارة كهربائية باستعمال جهاز الأومتر(l'ohmmètre).
- توفر الأجهزة والآلات يساعد على تحقيق بعض الكفايات بمستوى حسن، ككفاية القدرة على برمجة آليات البرمجة الصناعية في اختصاص الآليات والضبط.
- هناك أعطاب كثيرة في أجهزة الإعلام الآلي على مستوى القاعات، ونقص في العدد المطلوب، الشيء الذي يؤثر سلبا على الفعالية في تطبيقات المتربصين في اختصاص صيانة عتاد الإعلام الآلي.
- نقص واضح في آلات الخياطة في قاعات التدريس، وعدم توفر محتويات معرفية نظرية هامة في البرامج تتعلق ببعض الآلات العصرية كآلة السرفلة وآلة المرابط بالنسبة لاختصاص الخياطة الجاهزة.
- عدم تجديد بعض المناهج، وحذف بعض المقاييس المتعلقة بالقانون، والتي هي ضرورية بالنسبة لاختصاص المحاسبة.
- الارتفاع الكبير لعدد المتربصين الذي يصل إلى 40 متربصا، الشيء الذي يجعل من الاستحالة توفير 40 منصب تدريب داخل الورشات.
- عدم توفر الأجهزة الحديثة في اختصاص التلحيم، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ مستوى سوق العمل والمستوى المعروف في المركز في هذا الاختصاص.
- عدم توفر المواد الأولية في اختصاص التلحيم.
- ضعف مستوى المتربصين في مواد ضرورية كمادة الرسم، الرياضيات، الفيزياء، اللغة، سواء العربية، الفرنسية، أوالانجليزية.
- الماكينات الموجودة في المركز قديمة ومتخلفة عن العصر في اختصاص الخياطة.
- عدم توفر مختص لتصليح الماكنات المعطوبة داخل ورشات الخياطة.
- عدم توفر أماكن مناسبة للقيام بالتربصات الناجحة، والتي تسمح للمتربصين بتطبيق ما قاموا بدراسته في المراكز والمعاهد.

أما العوامل المؤثرة على المسار التكويني للمتربصين في مسألة تحقيق أو عدم تحقيق الكفايات المهنية المنشودة والتي تحمل الطابع العاطفي والانفعالي فهي كالتالي:

- ضعف الدافعية والرغبة للتكوين عند العديد من المتربصين في الاختصاصات المهنية المختلفة بسبب قلة التوفيق في عملية التوجيه الأولية، واختيار الاختصاص المناسب لميولهم وقدراتهم.

- الشعور بالإحباط عند العديد من المتربصين بسبب سوء تقديرهم للتعليم والتكوين المهنيين.
- عدم توفر مقررات على مستوى مراكز ومعاهد التعليم والتكوين المهنيين تعمل على تنمية السمات النفسية الضرورية عند المتربصين، والتي يعتبرها الأساتذة سمات أساسية بالنسبة للمهني كالاستقلالية، المبادرة، روح المسؤولية، التحلي بالصدق والإخلاص والأمانة أثناء التربصات وحين الممارسة الفعلية للمهنة، ثم الدقة والتركيز والتنظيم في العمليات المهنية المختلفة، اكتساب التفكير العلمي والتحليلي في الاختصاص المتبع، الميل إلى فهم تفاصيل المهنة والاختصاص فهما جيدا ومقنعا، القدرة على التعامل مع الزبائن بذكاء وصبر مهما كانت طباعهم ونفسياتهم وأعمارهم أثناء ممارسة المهنة، القدرة على تسيير العلاقات البشرية بين العمال في اختصاص مسير أشغال البناء، احترام شروط الأمن والحماية المتعلقة بالأشخاص والتجهيزات في كل مهنة واختصاص، صيانة سر العائلات في حالة قيام المهني بأشغال داخل منازل المواطنين، اكتساب قدرات اتصالية في المؤسسات أثناء تأدية المهام المهنية، تنمية الثقة بالنفس، الهدوء والشجاعة أثناء ممارسة المهنة، الرغبة في الاطلاع على مستجدات الاختصاص، والسعي للمحافظة على العتاد، وعدم تبذير المواد الأولية المختلفة .

أما الحقائق الأخرى والمتعلقة بالمناهج والأجهزة والكفاءة العلمية والبيداغوجية للأساتذة وكذا أنماط التكوين فقد ظهرت حسب النتائج التالية :

- عدم مسايرة بعض المناهج التعليمية الموجودة في التعليم والتكوين المهنيين للتطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم . فهي مناهج قديمة لا يمكنها تحقيق القدرات والكفاءات المهنية الجديدة والتي تطلبها الأوساط الصناعية .

- يمتاز التكوين المهني حسب ما يبدو في هذه المؤسسات بالطابع المدرسي، أي أنه يتم وفق فترات تكوين طويلة يسودها الجانب النظري، مما يتناقض تماما مع حقيقة الأهداف التعليمية الخاصة بالتكوين المهني، والتي تكتسي الطابع التطبيقي والعملي بالدرجة الأولى. وقد أشار السيد الطاهر قاسي كاتب الدولة للتكوين المهني سابقا إلى حقيقة الطابع المدرسي الذي يسود هذا التكوين فقال : "يجب أن يتحرر التكوين المهني من الطابع المدرسي ويتبنى فترات تكوين قصيرة، تؤهل للقيام بمهن، وهكذا سترفع قدرات القطاع، تثمن فرص التكوين والكفاءات التي يحتوي عليها عالم الشغل" [10] . ويظهر بوضوح داخل مراكز ومعاهد التكوين المهني أن هذا التكوين يميل إلى تقليد قطاعي التربية والتعليم العالي في تعاملهما مع المعرفة بصفة عامة، وهذا الأمر يعتبر سلبيا بيداغوجيا، لأن هناك فرقا جوهريا بين التعليم العام والتكوين المهني الذي يسعى بالدرجة الأولى إلى جعل المتربص يكتسب كفايات مهنية محددة في اطار مهنة ما، أما في التعليم العام فليس هناك مجال للكلام عن المهنة .

- يظهر أن الأجهزة المستعملة في التكوين المهني قديمة نسبيا، كما أن الإمكانيات المستعملة للتطبيقات محدودة، في حين يحتاج التكوين المهني إلى أجهزة متطورة ودائمة التجدد، ووفرة في

مواد التطبيق، وقد انضم لهذه الحقيقة الأستاذ بوفلجة غيات أحد المهتمين بواقع التكوين المهني بالجزائر [11] .

- الكفاءة العلمية والبيداغوجية للمؤطرين، إذ يظهر أنه لم يشرع في توظيف المؤطرين الجامعيين في قطاع التكوين المهني إلا في سنة 1991 حيث قدرت نسبتهم 17% [12] وبالتالي تكون الكفاءة العلمية والبيداغوجية دون المستوى، في حين يحتاج التكوين المهني إلى هذه الكفاءات لتنوع التخصصات المهنية والتقنية التي تساوي كما ذكرنا في بداية المقال 301 اختصاصا (انظر المرجع رقم 3) . كما أن الكفاءات البيداغوجية في التكوين المهني خصوصا تحتاج إلى تكوين مستمر وإلى إطلاع دائم على الجديد في تعليمية المهن (Didactique des métiers) كل هذه الأمور تظهر وكأنها ضعيفة نوعا ما في قطاع التكوين المهني .

- عجز في إمكانية التكوين التطبيقي خاصة داخل أوساط سوق العمل من مصانع ومصالح خدماتية مختلفة (إدارات عمومية، بنوك ..) لاحظنا أن هناك انفصاما بين مؤسسات التكوين المهني والقطاع الصناعي - الخدماتي، ويظهر أن تراجع القطاع الصناعي العمومي قد أثر سلبا نوعا ما على مسايرة التطبيقات الميدانية، لأن القطاع العمومي كان يشارك بانتظام فيما مضى في برمجة التربصات التطبيقية للمتربصين في مواقع العمل داخل المؤسسات . فالرجاء السعي برفض الانفصام القائم بين عالم التكوين وعالم الشغل وإحياء العلاقة الهامة والضرورية بينهما.

- غياب أنماط التكوين التي تعتبر ضرورية جدا بالنسبة للمهنيين وهي الرسكلة recyclage وتحسين المستوى Le perfectionnement. ونجد أن هذه الأنماط التكوينية معمول بها بانتظام في المجتمعات المعاصرة.

- صعوبات في التقويم ناتجة عن خلل في تحديد مقاييس التقويم بالنسبة لكل اختصاص أو كفاية مهنية.

انطلاقا من هذه الحقائق والنتائج أردنا اقتراح مجموعة من التوصيات على المسؤولين في التكوين المهني أخذها بعين الاعتبار كونها من وسائل إصلاحه . فنذكر منها ما يلي :

1) - ضرورة تعزيز الاتصالات المكثفة بين مراكز التكوين المهني ومؤسسات القطاع الصناعي والخدماتي، بغير ذلك سيتعذر عليها تكييف مناهجها وفقا لحياة المجتمع المعاصر، وتظل تعنى بمهن غير كافية لتلبية حاجيات سوق العمل. ولهذا يجب أن تقام أبحاث وإحصاءات تتعرف بها على طبيعة المهن وتفاصيلها، معتمدين على لجان استشارية تابعة للتكوين المهني وقطاعات العمل وممثلي الغرف الصناعية، على أن تكون غاية هذه اللجان توجيه المناهج توجيها واقعيا ومتجددا، الوقوف على مقومات المهن وأسرارها وتطورها صناعيا، زراعيا، وتجاريا، ثم الوقوف على مقومات المهن وأسرارها وتطورها في ما يتعلق بالجانب التقني، المهارات، العادات

والاتجاهات التي يجب أن يكتسبها المتربص لنجاحه في مهامه المهنية. كما يجب الوقوف على أفضل الطرق والأساليب لاكتساب هذه المعلومات، والمهارات، والاتجاهات، والعمل على جعل أماكن التطبيق تشبه أماكن و مناصب العمل في المعدات والتنظيم. كما يجب تشجيع وتكريس الخبرة لدى المدراء والأساتذة لكي يقوموا بمسؤولياتهم الإدارية والتعليمية على أحسن وجه.

2) - ضرورة رد الاعتبار للتعليم والتكوين المهنيين في المجتمع الجزائري، ذلك أن المنزلة التي يحتلها التعليم والتكوين المهنيين في الجزائر لا تتفق مع روح العصر الحاضر الذي تحتل فيه المهن منزلة رفيعة، كما تتمتع باحترام وتقدير كبيرين . فقد أصبحت الأمم تعلو مكانتها أو تنخفض بمقدار ما لديها من منتجات صناعية ومحاصيل زراعية ومعاملات تجارية، تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، كما أصبحت الصناعة، الزراعة، والتجارة، تعتمد على أصول علمية حديثة لا يستطيع المرء أن يتقنها إلا عن طريق التربية المهنية. وقد تنبهت المجتمعات لهذه الحقائق وبادرت إلى إصلاح التكوين المهني، فأخذت تعيد النظر في مناهجه وتستعين بالخبراء الفنيين على ذلك الإصلاح (خبراء من منظمة اليونسكو) كما حدث في العراق، سوريا، الأردن، ومصر. وخبراء (المنظمة من أجل التعاون والتطور الاقتصادي) O.C.D.E [13]، كما يحدث في أوروبا . وقد أجمع هؤلاء الخبراء في توصياتهم على ضرورة إصلاح هذا التعليم وإحلاله المنزلة الاجتماعية اللائقة به . وقد حددت مجموعة من المتطلبات لتحقيق الإصلاح في مختلف مجالات التعليم والتكوين بما فيها التكوين المهني [14] . وتصب الكثير من هذه المتطلبات في إصلاح مجمل العناصر المكونة للمنهج التكويني حسب مفهومه المعاصر والتي ذكرناها في هذه المداخلة، وكما أكد عليها كاتب الدولة للتكوين المهني سابقا، فأصر على حتمية هذا الإصلاح [15]. وهذا ما سيؤثر دون شك على كل الأداء مهما كان نوعه ومستواه، وبالتالي على المردودية بمفهومها الواسع، هذه المردودية التي هي نتاج الخبرة التي يجب أن يكتسبها المتربص لينجح أثناء أدائه لمهامه المهنية . من هنا تتضح أهمية قطاع التكوين المهني لأنه قطاع يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الموارد البشرية التي يوفرها، والتي تشكل الاستثمار البشري في لغة الدراسات الإستراتيجية، مما يستدعي تثمينه في الجزائر، وبسرعة، وتعزيز المكانة اللائقة به.

3) - ضرورة استنطاق متطلبات سوق العمل بخصوص الاحتياجات في مجال الكفايات المهنية، وذلك بمنهجية علمية تقنع مراكز ومعاهد التعليم والتكوين المهنيين .

4) - ضرورة القيام بالمراقبة الصارمة لخريجي قطاع التكوين المهني في مسألة تحقيق الكفايات المهنية .

5) - ضرورة مسايرة التكوين المهني مع عالم الشغل في مجال الكفايات المنشودة ومستوى ممارستها .

6) - ضرورة تجديد المناهج على أساس مستحدثات العالم المهني .

7) - ضرورة رفع المستوى التكويني لكل مؤطري قطاع التكوين المهني إداريين وأساتذة . وذلك باعتماد الرسكلة، تحسين المستوى، والتكوين المستمر، سواء في المجال التقني والاختصاص أو في المجال البيداغوجي .

8) - يجب أن يفسح للمتربص المجال للوصول إلى أعلى الدرجات الممكنة في المسار التكويني، وذلك بخلق كل الظروف الضامنة للترقية العلمية والمهنية . يعتبر هذا الإجراء عاملا تحفيزيا هاما بالنسبة للشباب .

9) - ضرورة زيادة الحجم الساعي للتربصات الميدانية بالنسبة للمتربصين في أوساط العمل .

10) - ضرورة القيام باتفاقيات بين قطاع التكوين والقطاع المستخدم في مجال التربصات والمناهج

11) - ضرورة تبني الإدارة مواقف حيادية اتجاه التقويم الذي يقوم به الأساتذة في الامتحانات من خلال عدم قيامها بضغوطات عليهم في هذا المجال .

12) - ضرورة القيام بعملية الانتقاء الجيد للشباب أثناء التسجيلات الأولية .

13) - حتمية خلق خلايا خاصة بالأساتذة هدفها مناقشة كل قضايا ومشكلات التكوين التقنية والبيداغوجية، وذلك في إطار مجالس فروع الاختصاصات (conseils de branches professionnelles) .

14) - اعتماد مبدأ عدم السماح للشباب القادم من الشعب الأدبية واللغات بالتسجيل في الاختصاصات العلمية التي تتطلب مستوى مقبولا ومعرفة قبلية (pré- requis) في المواد العلمية كالرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، لأن عدم احترام هذا المبدأ سوف تكون له عواقب سلبية على المسار التكويني للمتربصين، وتكيفهم المعرفي والنفسي .

15) - ضرورة رد الاعتبار لأساتذة قطاع التكوين المهني مهنيا واجتماعيا، لما لهذا من انعكاسات ايجابية على مردوديتهم ومعنوياتهم التي ستنتقل دون شك إلى المتربصين .

هوامش :

(1) ـ أحمد مصطفى، مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، طرابلس، ليبيا، 2001، ص21.

(2) ـ عبد الكريم غريب، بيداغوجيا الكفايات، منشورات عالم التربية، ط 5، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص5.

(3) ـ وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مدونة الاختصاصات المهنية، الجزائر، 2007، ص7.

(4) ـ بلقاسم سلاطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، عدد 10، قسنطينة، ديسمبر، 1998، ص130.

(5) - Georges-Gouzi, Automation et humanisme,Colman Lévy, France,1972, P 293.

(6) ـ الطيب الحضيري، رؤية عربية مستقبلية للتدريب المهني، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة، نواقشط، مارس، 1976، ص8 .

Antoine Léon, histoire de l'éducation technique, P.U.F, Paris, 1968, P40.

(8) ـ محمود أبو زيد، المنهج الدراسي بين التبعية والتطور، مركز الكتاب والنشر، مصر، 1991، ص16.

(9) ـ موريس شربل، التيارات الفكرية للتربية العصرية حتى مطلع القرن 21، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2006، ص15 .

(10) ـ الطاهر قاسي، إشكالية إصلاح التعليم والتكوين ما بعد الأساسي، محاضرات الملتقى حول التعليم والتكوين، دفاتر المجلس، عدد6، الجزائر، ديسمبر، 1998، ص39.

(11) ـ بوفلجة غياث، تأملات في واقع التكوين المهني بالجزائر، محاضرات الملتقى حول التعليم والتكوين في مرحلة ما بعد الأساسي، دفاتر المجلس، عدد 6،الجزائر في 8،9،10 ديسمبر1998، ص30.

(12) ـ رئاسة الجمهورية، المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، الجزائر، مارس 1998، ص20 .

(13) - Organisme pour la coopération et le développement économique, promouvoir la formation des adultes, éditions o.c.d.e. 2005, p11.

(14) ـ المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، الجزائر، مارس، 1998، ص32.

(15) ـ كريم يونس، محاضرات الملتقى حول للتعليم والتكوين في مرحلة ما بعد الأساسي، دفاتر المجلس، عدد6، الجزائر 10، 9، 8 ديسمبر1998، ص10.